DOI:10.52113/uj05/022-15/2799-2809 ISSN : 2072-6317(P) - 2572-5440(O)

جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية

مجلة اوروك للعلوم الانسانية

موقع المجلة: www.muthuruk.mu.edu.iq

الفروق اللغوية في التراكيب النحوية ظاهرة التنوين مثالا

أحمد حسين عبد السادة *

جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الإنسانية

معلومات المقالة

تاريخ المقالة :

تاريخ الاستلام: 2022/8/28

تاريخ التعديل : ------

قبـول النشـر: 2022/8/28

متوفر على النت: 2023/1/15

الكلمات المفتاحية :

الفروق اللغوية ، التراكيب النحوية، التنوين.

الملخص

يتناول هذا البحث الفروق اللغوية في التراكيب النحوية وليس في الألفاظ المفردة ولسعة الموضوع وتشعبه اقتصر على ظاهرة التنوين وأثرها في إظهار الفارق الدلالي بين تركيبين من خلال النظر في ما وقر في المدونات النحوية وكتب الدلالة اللغوية معتمدا على مبدأ المقابلة بين التراكيب وتَنبُعُ فكرة الفروق الدلالية من رفضِ الترادف التام في اللغة، فالتراكيب المفرَق بينها وإن كانت قريبة في المعنى العام الذي يشمَلها، فإن في كلٍ منها معنًى خاصًّا يميزها عن غيرها، وإغفال هذا المعنى عند الاستعمال لا يَنفي وجودَه عند الخبير بدقائق التراكيب ودلالاتها.

©جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2022

المقدمـة:

للفروق في علوم اللغة مفهوم معين، تناولته الكتب والدراسات التي تعالج هذا المصطلح وإن ورد فيها تحت مسميات منها: (الفروق اللغوية)، أو(الدلالية)؛ لكون النصيب الأكبر من هذه الفروق ينصبُّ على الجانب الدلالي.وقد آثرت مصطلح (الفروق اللغوية) لشيوعه وقد ألفت فيه المصنفات الكثيرة ومن أشهرها معجم أبي هلال العسكري (الفروق في اللغة) وغالبا ما ينصب اهتمام الباحثين على الفروق اللغوية بين الالفاظ المفردة وأعني بالفروق اللغوية المعانيَ الدقيقة التي تُميِّز لفظةً عن أخرى، مع اشتراكهما في معنى عام يجمعهما.

ويدخل تحت هذا الإطار أيضًا ما أطلَق كثيرٌ من القدماء عليه اسم (الفَرْق)، ويدخل ضمنه ما أطلق عليه بعض المحدَثين (شبه الترادف) و(التقارب الدلالي) وتَنبُعُ فكرة الفروق اللغوية من رفضِ الترادف التام في اللغة، فالألفاظُ المفرَق بينها وإن كانت قريبة في المعنى العام الذي يشمَلها، فإن في كلٍ منها معنى خاصا يميزها عن غيرها، وإغفال هذا المعنى عند الاستعمال لا ينفي وجوده عند الخبير بدقائق الألفاظ ودلالاتها. وكما أن للألفاظ فروقا لغوية كذلك للتراكيب فروقا لغوية تميّز تركيبا نحويا عن آخر قد يستشعر منها الترادف أو التطابق وتحدث الفروق اللغوية في التراكيب النحوية لعدة أسباب من أشهرها:

1- الاعراب: فاختلاف علامات الاعراب يحدث فرقا في المعاني وهو كثير في تراكيب اللغة.

2- تعدد دلالة الأدوات النحوية: فبعض الأدوات لها أكثر من وظيفة نحوية.

3- الصيغ الصرفية: تشترك بعض الصيغ الصرفية في الدلالة على المعاني

*الناشر الرئيسي : E-mail : albghdadyahmed1977@mu.edu.iq

4- تنوين الألفاظ داخل التراكيب: وسنقتصر في بحثنا على هذا السبب ونسلط عليه الضوء لنكتشف أثره في تمييز دلالة تركيب عن آخر.

التنوين:

التنوين شيءٌ عارض على الكلمة، وليس مثبتاً فيها، وللتمييز بينه وبين غيره من النونات الأصلية أو الجارية مجرى الأصلية الواقعة في آخر الكلمة، لم يثبت له صورة في الخط، لأنَّه تابع للحركات الإعرابية، وتتغير صورته بتغير تلك الحركات على الكلمة، يقول ابن يعيش: "التنوين ليس مثبتاً في الكلمة، إنما هو تابع للحركات التابعة بعد تمام الجزء، جيء به لمعنى، وليس كالنون الأصلية التي من نفس الكلمة أو الملحقة الجارية مجرى الأصل، ولذلك من إرادة الفرق لم يثبت لها صورة في الخط"[1] وقد تباينت آراء النحاة حول العلّة في دخول ظاهرة التنوين على الكلام[2] وعلى الرغم من أن ظاهرة التنوين لم تحظ باهتمام كبير في المدونات النحوية أو لنقل لم يفرد لها باب يعالج مظاهر هذه الظاهرة وبين تأثيرها في التراكيب النحوية إذ غالبا ما يشار للتنوين في بداية الكتب النحوية وخصوصا عند الحديث على علامات الأسماء فيذكر التنوين بوصفه علامة من علامات تمييز الاسم عن غيره ويشار إلى أنواعه بيد أن للتنوين وظائف دلالية كثيره فكما أنه يفرّق بين الألفاظ المفردة: كتفريقه بين الأسماء وغيرها، وبين المعرب والمبني، وبين المنصرف وغير المنصرف، وبين الألفاظ التامة والتي حذف منها حرف أو أكثر، كذلك يُفرِّق بين التراكيب، فلوجوده في التركيب أثر في المعنى، وتغيير في الدلالة، وسنقف على بعض الفروق اللغوية التي يؤديها التنوين في التراكيب؛ لأن تفسير ظاهرة التنوين مرتبط أصلا بورود هذه الظاهرة في التراكيب المختلفة، وهو ما يفرّق بحثنا عن غيره.

إذ تختلف مواضع الألفاظ داخل التراكيب ويتخيّر المتكلم بين تنوينها وبين ترك التنوين لأغراض دلالية يفرّق فيها بين المعاني، ومنها:

أولا: **التعريف والتنكير:**

من وظائف التنوين التي أشار إليها النحويون هي وظيفة التنكير إذ ربط النحويون بين تنوين الألفاظ داخل التراكيب وبين تنكيرها، ولم يكن المنظور النحوي القديم يسعى في المقام الأول إلى رصد العلاقات التركيبية بين الظواهر النحوية في الدرس النحوي، بقدر ما كان يسعى إلى تحديد مظاهر التأثير الإعرابي، وتأصيل مقولات منها:(التعريف، التنكير)، وتوزيعها وفق مقاييس منطقية ولغوية على أقسام الكلام في الدرس النحوي. فحين بحث النحاة مسألة الأصالة والفرعية في الاسم العربي، كانت مقاييسهم في المقام الأول معيارية معتمدة على التصورات المنطقية العقلية. فهم حين أصّلوا للاسم العربي جعلوه مستحقا للأصول الأتية (التنكير، الإعراب)[3].

فالنحاة لم يكونوا معنيين في المقام الأول برصد دلالات الظواهر اللغوية، بقدر ما كانوا معنيين برصد الظاهرة ذاتها، غير أن التأصيل اللغوي للأسماء، كان هو الدافع للنحاة القدماء نحو رصد العلاقات التركيبية المتبادلة بين المظاهر التي تعترى الاسم العربي، فرصدوا في بعض الأبواب النحوية تأثيرا دلاليا بين: (الإعراب والتنكير، والبناء والتعريف)، ومظهر هذا التأثير هو (تنوين التنكير) .

إن التنكير يعني العموم والشيوع والتعدد ودليله (ربّ) حرف الجر الشبيه بالزائد والدال على التقليل أو التكثير بحسب السياق والتعريف ضده، ودليله (أل) والاضافة، ويتحقق ذلك في:

أ- **المنادى المفرد النكرة:** ذهب النحويون إلى أن المنادى المفرد النكرة يبنى على الضّم تارة، وينصب منوناً تارة أخرى فنقول: (يا رجلُ خُذْ بيدي) من غير تنوين، ونقول: (يا رجلاً خُذْ بيدي) بالتنوين، والفرق بين التركيبين أن المنادى في الصورة الأولى معلوما عند المتلقي، فهو معرفة متعين وإنما قصد المتكلم تنكيره لأسباب بلاغية؛ ولذا سُمّي (نكرة مقصودة)، أما المنادى في الصورة الثانية فهو نكرة حقيقة فالمتكلم لا يعرفه؛ ولذا سُمّي (نكرة غير مقصودة) فعلى الرغم من أن المنادى في صورتيه

التركيبيتين هو نكرة من الناحية اللفظية، نلحظ فرقا دلاليا بينهما سببه التنوين إذ عمل على التفريق بين التركيبين، ولأجل توضيح الفارق الدلالي بينهما ذهب ابن عقيل لتأكيد ذلك أن وضع عبارة: "قول الأعمى "يا رجلاً خذ بيدي"[4] فنسبة القول للأعمى دليل على أن المنادى غير معروف أو متعين عنده، وتوضيح لوظيفة التنوين لا غير، فهذا التركيب لا ينحصر في قول الأعمى وإنما قد يستعمل من غيره.

وهنا نجد أن علامة المنادى أقرب إلى توضيح دلالته من المصطلح الذي وضعه النحاة للمنادى فـ (النكرة المقصودة) توحي بأن المنادى نكرة غير معرفة ولكن حقيقته اللغوية أنه معرفة؛ وسبب ذلك أن النحويين لم يقبلوا "أن يكون التنوين في باب النداء للتنكير وحذفه للتعيين، ولكنّ لفظهم يشهد به فيقولون: تنوّن النكرة غير المقصودة، ولا تنوّن النكرة المقصودة، وهل معنى القصد في النداء إلاّ أن يكون مريدا إلى معين؟ وكل ما عمله النحاة أنهم فرّوا من وصف النكرة بالتعيين، أو التعريف، وقالوا نكرة مقصودة، ولا نريد أن يخدعنا هذا الاصلاح عن الحقيقة، فالمنادى المعيّن أو المعرف يُمنع التنوين لتعيينه ... ويمكن صوغ هذه القاعدة في وضع أصحّ وأوضح من كلام النحاة وأغنى عن تجديد اصطلاح خاص بهذا الباب وهو: (متى أُريد بالمنادى المنوّن معين، حُرم التنوين، الذي هو علامة التنكير؛ ومتى حُرم التنوين ضُمَّ آخره فرارا من شبهة الاضافة إلى ضمير المتكلم)"[5]

ب - **الأسماء المركبة تركيبا مزجياً المختومة بـ (ويه):** مثل (سيبويه، نفطويه، مسكويه، خالويه): فإذا كنت تتحدث عن شخص معيَّن واضح في الذهن، ومعهود بينك، وبين مخاطبك فإنك في هذه الحال لا تلحقه التنوين لأنه اسم مبني، كقولك: (سيبويهُ شيخُ النحاة)، من دون تنوين (سيبويه)، إذ إنه معروف عند المتكلم والمخاطب في هذه الحال، أما إذا كنت تتحدث عن شخص غير معيّن، يسمى بهذا الاسم، و ليس معهوداً بينك وبين مخاطبك، فإنك تلحقه التنوين منكِّراً إيَّاه، كقولك: مررت بسيبويهٍ، فالتنوين هنا يدل على التنكير للاسم الملحق به وقد قال النحويون بقياسية ذلك. فثمة فرق دلالي بين التركيبين: (رأيت سيبويهً) و(رأيت سيبويهَ) فوجود التنوين في التركيب دليل على أن اللفظ نكرة، وحذفه دليلا على أنه معرفة، بمعنى أن ما دخله التنوين كان نكرة، وما لم يدخله كان معرفة؛ ولذا يفرق بين التركيبين في قولنا: (رأيت سيبويهَ و سيبويهً) أن يقال أن القصد: (رأيت سيبويهَ العالم، وسيبويهَ آخر)، فالأول معرفة لأنه غير منون، والثاني نكرة لأنه منون[6]. فالمتكلم عليه أن يراعي حال المخاطب فهو شريك في الدلالة فإذا كان يريد الحديث عن (سيبويه) ويعلم أن المخَاطب يعرفه لجأ إلى التعريف بترك التنوين، وإذا علم أن المخاطب يجهله لجأ إلى تنكيره بتنوينه.

في حين رفض د. أحمد محمد الصغير فكرة دلالة التنوين على التنكير في هذه التراكيب وذهب إلى دلالته على المجهولية قائلا: (إن دلالة التنوين هنا ليست دلالة على التنكير كما هو ثابت في الدرس النحوي القديم، بل الدلالة على المجهولية، وثمة فارق كبير ينبغي أن يرصد بين التنكير والمجهولية، فالتنكير هو (الإبهام التام) على معنى عدم التخصيص و(المجهولية) لا تعني الإبهام وإنما تعني أن العَلَمَ هنا غير مشهور على المستوى الاجتماعي، ولا يدحض هذا كونه معلوما لبعض الأشخاص ساعة الحديث ... لذا يمكننا أن نحكم – في شيء من الاطمئنان– على هذا التنوين بأنه لا علاقة بينه وبين التنكير؛ لأن مدخوله لا يخرج عن حيّز التعريف"[7] والملاحظ أن د. أحمد محمد لم ينف الفارق الدلالي لهذه الألفاظ بين التنوين وعدمه، وإنما جعل الفارق متدرجا بين الشهرة المطلقة والعِلم المحدود لدى بعض الأفراد، فما كان معلوما لدى بعض الأفراد لا يقال عنه منكرا، وإنما مجهولا، وإن كان لا يرقى إلى مستوى التعريف في غير المنوّن، وعلى ذلك يبقى التنوين عاملا مؤثرا في التفريق بين المعاني في التركيب.

ت - **أسماء الأفعال:** يدخل التنوين على قسم من أسماء الأفعال، فيتخيّر المتكلم بين التنوين وعدمه؛ ولذا قال ابن مالك:

واحكم بتنكير الذي ينوّن منها وتعريف سواه بيّن

DOI:10.52113/uj05/022-15/2799-2809

أي: قد تنّون بعض أسماء الأفعال في التراكيب فيحكم عليها أنها نكرة، وقد لا تنوّن فيحكم عليها أنها معرفة، فالتنوين يدخل فرقا بين النكرات والمعارف[8] قال في (شرح الكافية): "لما كانت هذه الكلمات من قبل المعنى: أفعالا، ومن قبل اللفظ: أسماء - إذا: لها جهتان- جعل لها تعريف وتنكير، فعلامة تعريف المعرفة: تجرده من التنوين، وعلامة تنكير النكرة فيها: استعماله منونا"[9] وذلك نحو: (صهٍ وإيهٍ وأفٍ)، وهذا التنوين عند الجمهور يفيد التنكير،"فإذا قلت (صَهْ) بالتسكين كان أمرا له بالسكوت عن حديث معين وإذا قلت (صَهٍ) بالتنوين كان أمرًا له بالسكوت عن كل حديث، فيكون معنى (صَهْ) السكوت، و(صَهٍ) سكوتا، وهكذا (إيهِ) و(إيهٍ) فإن (إيهِ) بلا تنوين طلب الاستزادة من حديث معين (وإيهٍ) طلب الاستزادة من أي حديث يشاء المتكلم، ومعنى (مهٍ) بالتنوين انكفافا، ومعنى (مهْ) بالتسكين الانكفاف[10].

قال سيبويه وزعم - أي الخليل - أن بعضهم قال (صهٍ) ذلك أرادوا النكرة، كأنهم قالوا سكوتًا"[11] قال ابن سيده: "والصحيح إن هذه الأصوات إذا عُنيت بها المعرفة لم تنون، وإذا عُنيت بها النكرة نوّنت"[12] واستدل ابن عقيل على اسمية أسماء الأفعال لدخول التنوين عليها قائلا: "الدليل على ما سمي بأسماء الأفعال أسماء لحاق التنوين لها، فتقول في صَهْ: صَهٍ، وفي حيهل: حيهلا، فيلحقها التنوين للدلالة على التنكير؛ فما نون منها كان نكرة، وما لم ينوّن كان معرفة"[13]

ث - **العَلَم الممنوع من الصرف**: المتعارف عليه أن الاسم الممنوع من الصرف لا ينوّن إلاّ إذا تحلّى بالألف واللام أو أضيف، قال ابن عقيل: "وعلامة المنصرف: أن يجر بالكسرة مع الألف واللام، والإضافة، وبدونهما وأن يدخله الصرف - وهو التنوين- ... وأما غير المنصرف فلا يدخل عليه هذا التنوين. ويجر بالفتحة: إن لم يضف، أو لم تدخل عليه (أل) نحو "مررت بأحمدَ"، فإن أضيف، أو دخلت عليه (أل) جر بالكسرة، نحو "مررت بأحمدِكم، وبالأحمدِ"[14]. وقد ذكر بعض النحاة أن التنوين اللاحق للعلم غير المنصرف هو تنوين التنكير، فمتى نون العلم الممنوع من الصرف دل ذلك على إبهامه نحو: (لقيت أحمداً) أي واحدا ممن يسمون بهذا الاسم (على سبيل الاشتراك)، ومتى لم ينون ومنع من الصرف دلّ ذلك على تعريفه نحو: لقيت أحمدَ، قال ابن يعيش: "فإذا قلت: (لقيت أحمداً) فقد أعلمته أنك مررت بالرجل الذي اسمه أحمد وبينك وبينه عهد فيه وتواضع والتنوين هو الدال على ذلك"[15].

قال الدكتور السامرائي: "وليس معنى ذلك أن المنصرف لا ينكر، بل قد يكون نكرة ولكن المبني والممنوع من الصرف، يدلّ التنوين على تنكيرهما بخلاف المنصرف فإن التنوين لا يدل على ذلك وإنما يدلّ عليه السياق"[16]. ومن ذلك لفظ (مصر) فقد ورد في القرآن الكريم منونا في قوله تعالى: (اهبطوا مصرا)[17] وفي تفسيرها قال ابن عباس: أي مصر من الأمصار[18]، والمعنى أي بلد من البلدان، وقد قرأ من غير تنوين(اهبطوا مصرَ)[19] وهو على هذه القراءة معرفة حيث قُصِد بها أرض مصر التي كان بها يوسف (عليه السلام) وهذه القراءة تتفق تماما مع قوله تعالى: (ادخلوا مصرَ إن شاء اللهُ آمنين)[20]

ج - **اسم الصوت** : جعل النحاة التنوين في هذا الباب سماعيا، ودلالته هي تنكير المدلول فمتى قيل: (غاقٍ) من دون تنوين، فالمراد الصوت المعروف على معنى الصياح الخاص المحدد، ومتى قيل: (غاقٍ) بالتنوين، فهو صياح وحكاية لهذا الصوت على وجهٍ غير مخصوص[21]. قال سيبويه: "وزعم الخليل أن الذين يقولون: غاقِ غاقِ، وعاءِ، وحاءِ، فلا ينونون فيها وفي أشباهها، أنها معرفة وكأنك قلت في عاءِ وحاءِ الاتباع، وكأنه قال الغراب هذا النحو، وأن الذين قالوا: عاءٍ وحاءٍ جعلوها نكرة"[22]

ح- **بعض الظروف**: جعل النحاة تنوين بعض الظروف من قبيل تنوين التنكير، وذلك مثلما الحال في (فينةً)، فلفظ (فينةً) غير المنون اسم زمان معرفة بعلميته على الحين المحدد ولهذا منع من الصرف. فإذا قيل: (رأيته فينةَ بعد فينةَ) قصد به الحين بعد

DOI:10.52113/uj05/022-15/2799-2809

الحين على سبيل التعريف، وإذا قيل: (رأيته فينةً بعد فينةٍ) قصد به التنكير أي حينا بعد حين على سبيل التنكير[23].

خ- **الإضافة**: هي نسبة اسم إلى اسم آخر واسناده إليه، فإذا أضفت الاسم إلى الاسم بعده بغير حرف كان الاسم الأول نكرة أو معرفة بحسب المضاف إليه، قال المبرد: "إذا أضفت اسما مفردا إلى اسم مثله مفرد، أو مضاف صار الثاني من تمام الأول، وصارا جميعا اسما واحدا، وانجر الآخر بإضافة الأول إليه ... ألا ترى أنك تقول: (هذا غلامُ رجلٍ) فيكون نكرة، فإذا أردت تعريفه قلت: (هذا غلامُ الرجلِ) و (هذا صاحبُ المالِ)[24] فالمبرد ذكر الفرق بين التركيبين، وعلى هذا فالمضاف يتعرّف أو يتخصص بحسب المضاف إليه، فإن كان معرفة عُرّف، وإن كان نكرة خُصّص، وكذا الحال في كل مضاف إليه نوّن فالفرق بين قولنا: (هذا رجلُ علمٍ) بالتنوين و(هذا رجلُ العلمِ) من غير تنوين فبمقابلة التركيبين نلحظ الفارق الدلالي وهو ما نوّن دلّ على التنكير. على أن سمير شريف ستيتية ذهب إلى أن حال هذا الفارق هو نتيجة المقابلة بين التركيبين "ولكن المعنى سيختلف لو أننا نظرنا في التركيب الأول، بقطع النظر عن مقابلته بالتركيب الثاني، إذ سيكون معنى التنوين تعظيم كلمة (علم)، وهو تعظيم يهدف إلى تعظيم الشخص المشار إليه، أو المتحدث عنه. وبذلك يكون التعظيم أحد المعاني التي ينصرف إليها التنوين"[25]. ومن ذلك إذا كان الاسم واللقب مفردين أو أولهما مفردا، ولم يمنع مانع من الاضافة، وجبت إضافة الاسم إلى اللقب عند جمهور البصريين[26]، وأجاز الكوفيون مع الإضافة الاتباع، والقطع إلى الرفع والنصب[27] وقد يرد اللقب في هذه التراكيب منونا أو غير منون، فنقول: (هذا سعيدُ كرزٍ) بالتنوين و(هذا سعيدُ الكرزِ) من دون تنوين، فما الفرق بينهما؟ فمعنى التركيب الأول: أنك أشرت إلى شخص قيل لك أن اسمه سعيد وأن لقبه بهذا الاسم، أي أنك لا تعرفه، فيدل على تنكيره تنوينه، ومعنى التركيب الثاني: أنك أشرت إلى سعيد الملقب بهذا الاسم، وهنا جعلته معرفة، قال سيبويه: "إذا لقبت مفردا بمفرد أضفته إلى الألقاب وهو قول أبي عمرو ويونس والخليل وذلك قولك: هذا سعيدُ كرزٍ، وهذا قيسُ قفةٍ قد جاء، وهذا زيدُ بطةٍ، فإنما جُعلت (قفة) معرفة لأنك أردت المعرفة، التي أردتها إذا قلت: (هذا قيسٌ) فلو نوّنت (قفة) صار الاسم نكرة؛ لأن المضاف إنما يكون معرفة ونكرة بالمضاف إليه"[28]

د – **خبر المبتدأ**: "اعلم أنك إذا قلت: (زيدٌ منطلقٌ) كان كلامك مع من لم يعلم أن انطلاقا كان، لا من زيد ولا من عمرو؛ فأنت تفيده ذلك ابتداء. وإذا قلت: (زيدٌ المنطلقُ) كان كلامك مع من عرف أن انطلاقا كان، إما من زيد وإما من عمرو، فأنت تعلمه أنه كان من زيد دون غيره. والنكتة أنك تثبت في الأول الذي هو قولك: زيدٌ منطلقٌ فعلا لم يعلم السامع من أصله أنه كان، وتثبت في الثاني: الذي هو زيد المنطلق قد علم السامع أنه كان، ولكنه لم يعلمه لزيد فأفدته لذلك"[29] يقول سيبويه: "فإذا قلت: (زيدٌ) فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك، فإنما ينتظر الخبر، فإذا قلت: (حليماً) فقد أعلمته مثل ما علمت"[30] يقول السيرافي: "وحكم الخطاب المفهوم أن يساوي المخاطب المتكلم في معرفة ما خبره به؛ فإذا قال: (كان زيدٌ عالماً) فقد كان المخاطب عالما بزيد من قبل، وقد عرف علمه الآن لإخبار المتكلم إياه، فقد ساواه في الأمرين جميعا"[31] ثم يقول: "لأن المنكور في الأخبار ما لا يعرفه المخاطب، وإن كان المتكلم قد رآه وعرفه"[32] وهذا يعني أن في مثل هذه التراكيب التي يكون فيها الخبر منونا هو نتيجة عدم علم المخاطب به فهو مجهول عنده غير معروف أما إذا كان العكس جاء الخبر من دون تنوين، وقد تتبع النحاة المعارف جميعا وارجع كثير منهم تعريف كل منها إلى علم المخاطب؛ إلا المنادى، فقد أرجعوا تعريفه إلى قصد المتكلم.

فهذه المواضع التي تتضح فيها عمليه تأثير التعريف والتنكير في التنوين عند النحاة القدماء، لا تنحصر في باب محدد هو (تنوين التنكير)، إذ "أفهمتنا نصوصهم حول تنوين التنكير، أنه متى قصد التعريف لزم البناء وامتناع التنوين، ومتى قصد التنكير لزم التنوين. وهذا أدعى إلى القول بأن: التعريف والتنكير - وهما

DOI:10.52113/uj05/022-15/2799-2809

من مظاهر المعنى حيث يتضحان في الأسماء من خلال السياق والتركيب - يؤثران في إعراب الأسماء وبنائها وهما من مظاهر الشكل النحوي، وهذا الحكم قاصر على المواطن التي يلحقها تنوين التنكير ليس غير"[33]. وقد ذهب عباس حسن إلى أن "التنوين هو الرمز الدال على أنك تريد شيئا غير معين بذاته، وإنما هو مختلط بين نظائره المماثلة له، ولا يتجه ذهنك إلى واحد منها دون غيره، ويسمون الكلمة من النوع الأول (معرفة) لأن مدلولها معروف معين، والكلمة من النوع الثاني (نكرة) لأن معناها منكر، ولذلك يسمون التنوين الذي يداخلها: تنوين التنكير، أي التنوين الذي يدل على الشيوع، وعدم التعيين، فهو إذا العلامة التي تدل بوجودها على أن الكلمة نكرة، وتدل بحذفها على أنها معرفة"[34]

لقد ذهب إبراهيم مصطفى إلى أن تنوين كل اسم دليل تنكيره وعدم حصره في أبوب (تنوين التنكير) التي أشار إليها النحويون، فالتنوين يدلّ على التنكير في المبنيات والمعربات على حد سواء "قلنا أن التنوين للتنكير، وقد نص النحاة على هذا أيضا، فقالوا: إن التنوين يدل على التنكير في المبنيات وحدها دون المعربات؛ يقولون سيبويهٍ منونا لكل من سُمي بهذا الاسم، وسيبويهِ بغير تنوين لمخصوص معين، وكذلك (صَهٍ) بالتنوين للكف عن كل حديث، و(صَهْ) بلا تنوين للكف عن حديث خاص، ونحن لا نقبل تخصيصهم هذا، ولا قَصْرَهم تنوين التنكير على المبنيات، بل نرى أنه في المعرب أكثر دلالة على التنكير وأوسع استعمالا، وإن حذفه آية ظاهرة على التعريف"[35] ومن ثم ناقش مسألة دخول التنوين على الاسماء الأعلام بشكل مفصل[36] ومن ثم خلص إلى وضع قاعدة عامة " فالقاعدة التي نضعها في هذا الباب مستمدة من الأصل الذي قررناه في بحثنا هذا، وهو أن العرب تدل بهذه الخواص على معانٍ يقصدون إليها في الكلام، فللتنوين معنى يجب أن نتبينه، ومعنى التنوين غير خفي، فهو علامة التنكير، وقد وضعت العرب للتعريف أداة تدخل أول الاسم هي(أل)، وجعلت للتنكير علامة تلحقه وهي التنوين"[37].

وقد يستدل على صحة هذا الرأي بعدم اجتماع الأداتين معا، فإذا وجدت (أل) ارتفع التنوين وبالعكس؛ لأنه من قبيل جمع الضدين، فاللفظ إما معرفة أو نكرة، ولا يكون معرفة ونكرة في وقت واحد، نعم توجد ألفاظ يوحي شكلها بأنها معرفة ولكن دلالتها النكرة وبالعكس[38]

وقد سجل الباحث سمير شريف ستيتية اعتراضه على رأي إبراهيم مصطفى بقوله: "إن الخطأ الذي وقع فيه إبراهيم مصطفى لا يقلّ عن الخطأ الذي وقع فيه جمهور النحاة، بل خطؤه أكبر من خطئهم. أما هم فقد قصروا المقابلة على ما كان من باب تنوين (سيبويه، وصه) لقد قابلوا فأحسنوا، وضيقوا المقابلة فأخطؤوا، وأما هو فلم يتنبه إلى قضية المقابلة أصلا؛ ولهذا كان من رأيه أن كل اسم منون في العربية، فإنما تنوينه قسيم تنكيره، حتى العلم فهو لشيوع التسمية به، يعتريه ضرب من التنكير الذي لا يزول عنه حتى يتم تعيينه بكلمة (ابن)"[39]

إن مسالة الربط بين تنوين الألفاظ داخل التراكيب ودلالته على التنكير وتعميم ذلك على العربية هو مما أشار إليها المستشرقون أيضا فالمستشرق بروكلمان يرى أن أداة التنكير في العربية الجنوبية هي التمييم، وأن أداة التنكير في العربية الشمالية هي التنوين[40] وهو ما ذهب إليه برجستراسر قائلا: "إن قلب الميم نونا مطرد من جهة أنه حصل في كثير من الكلمات لكنه مقيد من جهة أنه اقتصر على أواخر تلك الكلمات فقط ولم يتعداها إلى أوائلها، ولا أواسطها، مثاله: التنوين فإن أصله ميم كما كان في الأكدية والسبئية"[41] وبناء على ذلك ذهب الباحث سمير ستيتية إلى وضع ثلاثة احتمالات لعلاقة التنوين بالتنكير[42]

1- يحتمل أن يكون أصل التنوين هو التمييم، أي ربما كان التنوين ينطق في الأصل ميما، ثم تطور ليصبح نونا في العربية الشمالية، وبقي على حاله في العربية الجنوبية.

2- ربما كان التنوين علامة للتنكير، بدليل كونه كذلك في السبئية.

DOI:10.52113/uj05/022-15/2799-2809

3- يحتمل أن يكون التنوين قد استعمل للدلالة على التعريف في الماضي السحيق، ثم تطور ليصبح في العربية الشمالية علامة للتنكير.

فسمير ستيتية لم يرفض دلالة التنوين في التركيب على التنكير وإنما رفض حصره بهذه الدلالة فقط، ولذا ذكر دلالات أخرى للتنوين[43] على أن ما ذكره من دلالات للتنوين ذكرت عند باحثين آخرين ضمن دلالات التنكير.

ثانيا: الدلالة الزمنية:

يستدل على الدلالة الزمنية في التراكيب النحوية من قرائن كثيرة منها: صيغ الأفعال أو الأدوات الداخلة عليها، أو السياق، ومن بين هذه القرائن التنوين إذ يكون له أثرا في تعيين زمن التكلم ومن ذلك تنوين الاسماء المشتقة (اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة) فهذه الاسماء تعمل تارة، وتضاف إلى معمولها تارة أخرى، وفي عملها تنوّن، فنقول: (هذا قاتلٌ زيداً) بالتنوين و(هذا قاتلُ زيدٍ) من غير تنوين، فهل ثمة فارق دلالي بينهما؟

فالتركيب الأول بالتنوين دلَّ على أنه لم يقتله، أما التركيب الثاني بغير التنوين يدلّ على أنه قتله[44]، فالتنوين يجعل الحدث في الحاضر أو المستقبل فـ (هذا قاتلٌ زيداً) أي سيقتله حالا أو سيقتله مستقبلا، وأما الاضافة فتجعل الحدث للماضي فـ (هذا قاتلُ زيدٍ) أي هذا الذي قتل زيدا، وقد ذكر الدكتور فاضل السامرائي "التحقيق أن لكل تعبير غرضا لا يؤديه الآخر، فالإعمال نص في الدلالة على الحال أو الاستقبال، والإضافة ليست نصا في ذلك، فإنك إذا قلت: (هذا ضاربٌ محمداً) كان ذلك دالا على الحدث في الحال أو في الاستقبال ... أما الإضافة فليست نصا في هذا المعنى، بل تحتمل المضي، والاستمرار، والحال، والاستقبال، فإنك إذا قلت: (أنا مكرمُ محمدٍ) احتمل ذلك المضي، والحال، والاستقبال، والاستمرار ... فالإضافة تعبير احتمالي، يحتمل أكثر من معنى، بخلاف الإعمال فإنه تعبير قطعي"[45] نلحظ من ذلك أن التنوين دل على الزمن دلالة قطعية. ونتلمس هذه الدلالة القطعية في قوله تعالى (كلُّ نفسٍ ذائقةُ الموتِ)[46] وقد ذكر سيبويه: "فإذا أخبر أن الفعل قد وقع وانقطع، فهو بغير تنوين البتة .. وذلك قولك (هذا ضارب عبد الله وأخيه) وجه الكلام وحده الجر. لأنه ليس موضعا للتنوين، وكذلك قولك : (هذا ضارب زيد فيها وأخيه) وهذا قاتل عمرو أمس وعبد الله"[47]

وهناك دلات أخرى كثيرة أثبتها بعض الباحثين للتنكير[48] في حين أثبتها آخرون للتنوين[49] ولعل سبب ذلك أن أظهر دلالة للتنوين هي التنكير فإذا أطلقت النكرة أريد بها أحد أمرين إرادة الوحدة أو إرادة الجنس، فيمكن حمل دلالات التنكير وأغراضه بوصفها دلالات يمكننا أن نسجلها للتنوين ونجمعها مع سابقاتها وهي:

ثالثا: الافراد:

ويقصد به إرادة الواحد، وضرب له الدكتور السامرائي أمثلة من القرآن الكريم منها قوله تعالى: (ولما جاءهم رسولٌ من عند الله مصدق لما معهم)[50] وقوله: (آتوني بأخٍ لكم من أبيكم)[51] وقوله: (وجاء من أقصى المدينة رجلٌ يسعى)[52] قال سيبويه: "يقول الرجل: (أتاني رجلٌ) يريد واحدا في العدد، لا اثنين فيقال: (ما أتاك رجلٌ) أي أتاك أكثر من ذلك، أو يقول: (أتاني رجلٌ لا امرأة) فيقال: (ما أتاك رجلٌ) أي امرأة أتتك"[53]

رابعا: الدلالة على عموم الجنس:

يستفاد من التنوين الدلالة على عموم الجنس، من بعض التراكيب النحوية وذلك في قولنا: (هذا رجلٌ لا يقرأُ كتاباً) و(هذا رجلٌ لا يقرأُ الكتابَ) فإن التنوين في التركيب الأول يدخل كلمة (كتاباً) في عموم الجنس، فالجملة على إيقاع: هذا لا يقرأ أي كتاب. ومن ذلك قوله تعالى: (لاخَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاهُمْ يَحْزَنُونَ)[54] نفي لجنس الخوف[55].

خامسا: التعيين:

ويتحقق ذلك في: تنوين المفعول به "نحو قولك: (اشتريت قدحَ ماءٍ) بالإضافة، فهذا يحتمل شراء ماء بمقدار قدح. فإن قلت:

DOI:10.52113/uj05/022-15/2799-2809

(اشتريت قدحاً ماءً) بالنصب تعين شراء الماء. ونحو إضافة المكاييل والموازين والمقاييس إلى تميزها أو انتصابه بعدها، فبالإضافة تكون الدلالة احتمالية بخلاف النصب"[56] ذكر الأشموني في مثل هذه التراكيب: "النصب في نحو ذنوب ماءً، وحب عسلاً، أولى من الجر؛ لأن النصب يدل على أن المتكلم أراد أن عنده ما يملأ الوعاء المذكور من الجنس المذكور، وأما الجر فيحتمل أن يكون مراده ذلك وأن يكون مراده بيان أن عنده الوعاء الصالح لذلك"[57] وبذلك يكون للتنوين فرقا دلاليا في تعين المقصود ونفي الاحتمالية في المعنى.

سادسا: الدلالة على كمال الوصف أو التعظيم:

وهذا كثير في التراكيب العربية، نحو قولنا: (هذا رجلٌ) و(هذا رجلُ) ففي المثال الأول تقصد أنه رجل حقا، فيكون التنوين دالا على كمال الوصف. ومن ذلك قولنا: (لقيت اليوم شاعراً) أي مجيدا في شعره، قال سيبويه: "ويقول (أتاني اليوم رجلٌ) أي في قوته ونفاذه، فتقول: (ما أتاك رجلٌ) أي أتاك الضعفاء"[58] وبعضهم يطلق على هذه الدلالة التعظيم وهناك دلالات أخرى كثيرة يؤديها التنوين أو التنكير منها: (التهويل، والتكثير، والتقليل، والتخصيص، والتحقير، والتجاهل والاستهزاء، والابانة، والتذكير، والابهام والتبعيض) إلى غير ذلك من الدلالات ومن ذلك نتبين القيمة الدلالية للتنوين وكيف يساهم في احداث فروق دلالية داخل التراكيب النحوية.

الخاتمة:

بعد الانتهاء من كتابة هذا البحث تبين لنا أن ظاهرة لغوية واحدة وهي التنوين لها أثر واضح في بيان الفارق اللغوي بين تركيب نحوي وآخر فالتنوين يمثل علامة لغوية تفرق بين المعاني المتقاربة ووسيلة يلجئ إليها المتكلم لبيان قصده وتوضيح المعنى الذي يريده وعلى المتلقي أن يعي القيمة اللغوية لهذه الوسيلة التعبيرية، إن التنوين مثل أداة من أدوات اللغة فكما أن الأداة (أل) تستعمل للتعريف فهو أداة للتنكير لا ينحصر في باب (تنوين التنكير) الذي قال به النحويون بل يتعداه إلى غيره، ومن ثم فإن الدلالات والأغراض التي سجلت للتنكير هي من دلالات التنوين في الأصل، ويبقى السياق والظروف المحيطة بالتركيب كفيلة بتعين إحدى هذه الدلالات وتمييزها عن غيرها، على ان هناك وسائل لغوية أخرى كفيلة ببيان الفروق اللغوية بين التراكيب النحوية سنتناولها في بحوث لاحقة.

الهوامش :

(1) شرح المفصَّل لابن يعيش:29/9

(2) ينظر: أسرار العربية: ابن الأنباري:36.

(3) ينظر: تنوين التنكير وأثره في إعراب الاسم وبنائه دراسة في الفكر النحوي: أحمد محمد الصغير علي: 92

(4) شرح ابن عقيل: نشر وتوزيع دار التراث، القاهرة؟، ط20، 1980: 260/3

(5) إحياء النحو: إبراهيم مصطفى: 48

(6) ينظر: الايضاح في علل النحو: الزجاجي: 98، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 34/1، رصف المباني في شرح حروف المعاني: أحمد عبد النور المالقي:344. ومعاني النحو: د. فاضل صالح السامرائي: 81/1

(7) تنوين التنكير وأثره في إعراب الاسم وبنائه: 197 – 198.

(8) ينظر: شرح ابن عقيل: 305/2، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000م: 437.

(9) ينظر: شرح الأشموني: 27/3

(10) معاني النحو: 41

(11) الكتاب: 53/2.

(12) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ومعه كتاب عدة السالك إلى أوضح المسالك: محمد محي الدين عبد الحميد: 14/1، وينظر: شرح ابن عقيل: 3/ 205.

(13) شرح ابن عقيل: 305/3

(14) ينظر: نفسه: 321/3

(15) ينظر: شرح المفصل: 9/ 29، وينظر: شرح الكافية: رضي الدين الاستراباذي: 2/ 143

(16) معاني النحو: 1/ 81

(17) سورة البقرة: آية: 61

DOI:10.52113/uj05/022-15/2799-2809

(18) ينظر: مختصر تفسير ابن كثير: اختصار وتحقيق محمد علي الصابوني: 70/1

(19) إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الاعراب والقراءات في جمع القرآن : ابو البقاء العكبري: 1/ 39

(20) سورة يوسف: آية: 99

(21) ينظر: الكتاب: 202/2

(22)الكتاب: 53/2، وينظر: المقتضب: 3/ 180.

(23) ينظر: الأشباه والنظائر: السيوطي: 59/2

(24) المقتضب: المبرد: 143/4 - 144

(25) رؤية جديدة في تفسير التنوين في العربية: 136

(26) ينظر: الكتاب: 49/2، شرح الكافية: 156/2.

(27) ينظر: شرح الأشموني: 130/1

(28) الكتاب: 49/2

(29) دلائل الاعجاز : عبد القاهر الجرجاني: 178.

(30) الكتاب: 48/1

(31) شرح كتاب سيبويه:: 372/2.

(32) نفسه: 372/2.

(33) تنوين التنكير وأثره في إعراب الاسم وبنائه: 194

(34) النحو الوافي: عباس حسن، طبعة دار المعارف، 1960م: 21/1

(35) إحياء النحو: 104

(36) ينظر: نفسه : 104 - 112

(37) نفسه: 99 - 100

(38) هذا موضوع يخرج عن نطاق بحثنا وقد ناقشه الدكتور محمود أحمد نحلة مفصلا، ينظر: التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل.

(39) رؤية جديدة في تفسير التنوين في العربية: 130 - 131

(40) ينظر: اللغة العبرية: رمضان عبد التواب: 150

(41) التطور النحوي للغة العربية: برجستراسر: 17

(42) رؤية جديدة في تفسير التنوين في العربية: سمير شريف ستيتية: 120

(43) ينظر: نفسه: 136 – 143.

(44) ينظر: تأويل مشكل القرآن/ ابن قتيبة: 155/5.

(45) معاني النحو: 132/3، وينظر: الجملة العربية والمعنى: د. فاضل صالح السامرائي: 17

(46) سورة آل عمران آية 185

(47) الكتاب: 87/1

(48) ينظر: معاني النحو: 1/ 40 – 41.

(49) ينظر: رؤية جديدة في تفسير التنوين في العربية: 136- 140

(50) سورة البقرة آية 101

(51) سورة يوسف آية 59

(52) سورة يس آية 20

(53) الكتاب: 27/1.

(54) سورة البقرة آية 112

(55) ينظر: ينظر معاني النحو: 1/ 40،

(56) الجملة العربية والمعنى: 17 وينظر: معاني النحو: 17/1

(57) شرح الأشموني: 1/ 197

(58) الكتاب: 1/ 27.

المصادر:

القرآن الكريم

- إحياء النحو: لإبراهيم مصطفى، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر، 2014م

- أسرار العربية، لابن الأنباري، تحقيق محمد بهجت البيطار، مطبعة الترقي بدمشق، 1957 م

- الأشباه والنظائر: ابو الفضل عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي، تحقيق: الدكتور فائز ترحيني، دار الكتاب العربي، ط1، 1948م .

- إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الاعراب والقراءات في جمع القرآن : ابو البقاء العكبري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1970م.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ومعه كتاب عدة السالك إلى أوضح المسالك: محمد محي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت(د.ت)

- الايضاح في علل النحو: الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، ط5، دار النفائس، بيروت، 1986

DOI:10.52113/uj05/022-15/2799-2809

- تأويل مشكل القرآن/ ابن قتيبة، شرحه ونشره: أحمد صقر، دار التراث، ط2، 1973م.

- التطور النحوي للغة العربية: برجستراسر، مطبعة السماح، 1929م.

- تنوين التنكير وأثره في إعراب الاسم وبنائه دراسة في الفكر النحوي: أحمد محمد الصغير علي، مجلة مركز الوثائق والدراسات الانسانية، جامعة قطر، العدد الخامس، 2003م

- الجملة العربية والمعنى: د. فاضل صالح السامرائي، دار ابن حزم، 2017م.

- حاشية الصبان على شرح الأشموني: محمد بن علي الصبان، دار إحياء الكتب العربية، (د.ت)

- دلائل الاعجاز : عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، ط3، (د.ت).

- رؤية جديدة في تفسير التنوين في العربية: سمير شريف ستيتية، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد الخامس، العدد الأول، 1413هـ - 1993م.

- رصف المباني في شرح حروف المعاني: أحمد عبد النور المالقي، مطبعة زيد بن ثابت، دمشق، 1975م .

- شرح ابن عقيل: نشر وتوزيع دار التراث، القاهرة؟، ط20، 1980.

- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000م

- شرح الأشموني: الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، (د.ت)

- شرح الكافية: رضي الدين الاستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1971م.

- شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية،ط1، 2008م.

- شرح المفصَّل: ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، لبنان، (د.ت)

- الكتاب: سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.

- اللغة العبرية: رمضان عبد التواب، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، 1977م.

- مختصر تفسير ابن كثير: اختصار وتحقيق محمد علي الصابوني، دار القرآن الكريم، بيروت، ط7، 1981م.

- المقتضب: ابو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، مصر، المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية، لجنة إحياء التراث الاسلامي، 1399هـ

- معاني النحو: د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 1420 هـ – 2000م

- النحو الوافي: عباس حسن، طبعة دار المعارف، 1960م.

Linguistic differences in grammatical structures The phenomenon of Tanween is an example

Ahmed Hussein Abd Alsada

Abstract:

This research deals with the linguistic differences in grammatical structures, not in single words, and the topic is limited to the phenomenon of Tanween and its impact on showing the semantic difference between two structures by looking at what was stated in grammatical codes and linguistic semantics books based on the principle of contrast between structures and the idea of semantic differences stems from rejection The complete synonymy in the language, the different

DOI:10.52113/uj05/022-15/2799-2809

structures between them, even if they are close in the general meaning that includes them, in each of them a special meaning that distinguishes them from others, and the omission of this meaning when used does not negate its existence with the expert in the subtleties of the structures and their connotations.

Keyword : Linguistic differences / grammatical structures/ The phenomenon